



دموع الحب أجمل إذا هي
وجدت من يمسحها...

438 مليار ريال تمويلات البنوك لأنشطة القطاع الخاص العام الماضي

مقارنة مع مليارين و64 مليون دولار عام 2009م. وبين التقرير أن مجموع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية شهدت ارتفاعاً بلغ 258 مليار ريال لتصل إلى تريليون و934 مليار ريال بنهاية العام الماضي مقارنة مع تريليون و676 مليار ريال في عام 2009م. فيما بلغ إجمالي احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي اليمني أكثر من 275 مليار ريال قياساً مع قرابة 233 مليار ريال بزيادة قدرها 42 مليار ريال عن عام 2009م. مشيراً إلى أن قيمة أذون الخزانة وعمليات ال (ريبو) مع البنوك التجارية بلغت 547 مليار ريال بنهاية العام الماضي مقارنة مع 520 مليار ريال بنهاية عام 2009م

صنعا / سبأ: شهدت القروض والتمويلات المقدمة من البنوك التجارية والإسلامية لتمويل أنشطة القطاع الخاص ارتفاعاً طفيفاً عام 2010م لتصل إلى 438 مليار ريال قياساً مع 404 مليارات ريال عام 2009م وبزيادة 34 مليار ريال. وأوضح تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني حصلت عليه أن إجمالي ودائع المواطنين لدى البنوك التجارية والإسلامية ارتفع إلى تريليون و519 مليار ريال بنهاية 2010م قياساً مع تريليون و342 مليار ريال عام 2009م بزيادة قدرها 177 مليار ريال. وأن إجمالي الأصول الخارجية للبنوك حققت نمواً كبيراً بلغ 323 مليون دولار لتصل بنهاية العام الماضي إلى مليارين و387 مليون دولار

اختتام الدورة التدريبية الخاصة بالصورة الإنسانية في عدن



المشاركون في الدورة التدريبية

اختتمت أمس بمحافظة عدن فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بالصورة الإنسانية التي نظمتها نقابة الصحفيين اليمنيين بالتعاون مع مؤسسة الاتصالات من أجل التنمية (C.F.D) الهولندية بمشاركة 15 مصوراً فوتوغرافياً يمثلون عدداً من الوسائل الصحفية في بلادنا.

وتلقى المشاركون في الدورة التي استمرت خمسة أيام عدداً من المعارف المتعلقة بطرق وأساليب التقاط الصورة الإنسانية والزوايا التي يجب التركيز عليها عند التقاطها والتقنيات الحديثة المتواجدة في آلة التصوير (الكاميرا) وكيفية ضبطها للوصول إلى الصورة المعبرة إلى جانب عدد من التدريبات العملية في بعض مواقع مدينة عدن.

وفي حفل اختتام الدورة التي حضرها وكيل أول نقابة الصحفيين سعيد ثابت ورئيس لجنة التدريب والتأهيل بالنقابة نبيل الأسدي أشار المدرب يوسف أحمد إلى أن الدورة هدفت إلى التعرف على فنيات التصوير الصحفي في الجانب الإنساني، مشيراً إلى أن الصور التي تم التقاطها من قبل المشاركين في الدورة سيتم الاحتفاظ بها لنشرها مع الموضوعات الصحفية الإنسانية التي سيتم التطرق إليها من قبل الصحفيين المشاركين في الدورة.

ولفت إلى الأهمية التي تكتملها الفصحة والصورة الإنسانية في التأثير على المجتمع والوعي العام كونها تعكس الحقيقة الواقعة في الأوساط الاجتماعية المعاشية، لافتاً إلى الحاجة الملحة لهذا الجانب من الصحافة في وسائل الإعلام اليمنية والتي لم تحظ بقدر كبير من الاهتمام، متمنياً أن تكون الدورة قد أسهمت في تعزيز قدرات المصورين المشاركين بما ينعكس على أعمالهم الميدانية وكذا خلق رأي عام متعاضد مع الجوانب الإنسانية.

بعد ذلك تم توزيع الشهادات التقديرية على المشاركين.



لاعبة جامعة عدن للشطرنج شريفة ردمان خلال افتتاح بطولة الشطرنج أمس.

بعيداً عن الاستنساخ

ما إن نجحت الاعتصامات والمظاهرات التي شهدتها جمهورية مصر العربية الشقيقة في إجبار الرئيس محمد حسني مبارك على التنحي عن كرسي الرئاسة إلا وتحركت بعض قيادات الأحزاب اليمنية الطامعة في السلطة لحشد الشباب في الشارع اليمني بهدف استنساخ التجربة المصرية على أمل الوصول إلى النتيجة ذاتها وإجبار الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية على التنحي عن السلطة دون أن تدرك تلك القيادات الحزبية الطامعة أن لكل مجتمع من المجتمعات العربية خصائصه الخاصة به التي يجب مراعاتها وأخذها في الاعتبار. فنجاح تجربة في دولة عربية ما ليس من الضرورة أن يتم في دولة عربية أخرى.

بل إن التجربة ذاتها في حال استنساخها في دولة عربية أخرى قد تؤدي إلى كوارث لا تحمد عقبها بسبب عدم الأخذ في الاعتبار الفوارق المجتمعية بين المجتمعات العربية كما هو الحال فيما يتعلق بمحاولة استنساخ التجربة المصرية من قبل بعض القيادات الحزبية اليمنية الطامعة التي لا يهجمها ما قد يحل بالوطن وأبنائه بقدر ما يهجمها تحقيق أهدافها ومطامعها فأغلبية تبرر الوسيلة بالنسبة لتلك القيادات الطامعة بالجلوس على كرسي السلطة حتى إن كان ذلك على جثث وجمامح الأبرياء من أبناء الوطن المغرر بهم من قبل تلك القيادات الحزبية التي تعلم علم اليقين إن اليمن ليست مصر وأن علي عبدالله صالح ليس مبارك فإلشعب اليمني الذي يبلغ تعداده ما يقارب 23 مليون نسمة يمتلك ما يزيد على عشرين مليون قطعة سلاح ناري بمختلف أنواعها (الخفيفة والمتوسطة والثقيلة) وهو ما يعد بمثابة قبلة قابلة للانفجار إذا ما تم إشعال فتيلها في أي وقت من الأوقات لن تبقى ولن تذر وستلتهم الأضطر واليابس بدون استثناء.



صادق أحمد الجراش

بينما الشعب المصري الشقيق الذي تجاوز عدده 83 مليون نسمة لا يمتلك ما نسبته 1% من الأسلحة النارية التي يمتلكها الشعب اليمني ناهيك عن الأسلحة البيضاء ممثلة بالجنابي التي يتزين بها أبناء الشعب اليمني وبالتالي فإن أي التحام بين مجموعتين من أبناء الشعب اليمني معارضة ومؤيدة سيؤدي إلى ازهاق أرواح العشرات إن لم يكن المئات من أبناء الشعب اليمني.

أضف إلى ذلك الفارق الكبير في المستوى التعليمي والثقافي بين المجتمع المصري وبين المجتمع اليمني الذي يصب في مصلحة المجتمع المصري وهو ما ينعكس على مستوى وكيفية إدارة الخلافات والاختلافات في الآراء والافكار بين أبناء المجتمع المصري في ما بينهم البين أما بين أبناء المجتمع اليمني فعادة ما يتم تسوية ذلك بالأسلحة النارية أو السلاح الأبيض في أحسن الأحوال فإذا كان هناك خلاف بسيط بين شخصين في أحد أسواق القات تكون النتيجة سقوط عدد من القتلى والجرحى وللجميع أن يتخيل ما الذي ستسفر عنه المواجهات المباشرة في الشوارع بين المؤيدين والمعارضين !!

من هنا نقول إن اليمن ليست مصر وأن علي عبدالله صالح ليس حسني مبارك حيث إن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح يحظى بحب عدد كبير من أبناء الشعب اليمني الذين هم على أهبه الاستعداد لأن يضحوا من أجله بأرواحهم ويقدموا حياتهم رخيصة ليعبروا عن مدى حبهم لرئيسهم وزعيمهم كما حدث في محافظة إب في الانتخابات الرئاسية الماضية في مهرجان الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية عندما قضى العشرات من المواطنين نحبهم بسبب التدافع الشديد في الميدان الذي أقيم فيه المهرجان.

أما الرئيس محمد حسني مبارك فقد اظهرت الأحداث الأخيرة التي شهدتها جمهورية مصر العربية الشقيقة أن هناك شبه إجماع في الشارع المصري أن لم يكن إجماعاً مطلقاً على عدم رغبتهم ببقاء حسني مبارك على كرسي السلطة في جمهورية مصر وأن انصرار ومحبي مبارك في الشارع المصري يعدون على أصابع اليدين وهم المنتفعون المستفيدون من وجوده على قمة السلطة.

ولذلك اسباب ومبررات عديدة لا مجال هنا لذكرها جميعها يأتي من ضمنها موقف مبارك من الجماعات الإسلامية وكذلك موقفه من القضايا القومية وهو ما جعله مكروهاً في الشارع المصري والعربي على السواء، وجعل سقوط نظامه أسهل بكثير مما كان متوقعا إلى درجة أن أقوى جهاز أمني في الشرق الأوسط وأفريقيا ممثلاً بالأمم المتحدة تحول إلى أثر بعد عين بعد لحظات من انطلاق المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها الشارع المصري أواخر شهر يناير المنصرم ليعلن الجيش المصري انحيازه التام إلى جانب المتظاهرين والمعتمدين مقراً بمشروعية مطالبهم التي يأتي في مقدمها إسقاط نظام مبارك وهو ما تحقق بصورة غير متوقعة على الإطلاق الأمر الذي أنعش أحلام القيادات الحزبية اليمنية الطامعة التي شعرت أنها أصبحت على مرمى حجر من كرسي السلطة وأن الأمر لا يحتاج سوى استنساخ التجربة المصرية ليحقق المراد من رب العباد وهي تدرك جيداً وعلى علم مسبق أن اليمن ليست مصر وأن علي عبدالله صالح ليس حسني مبارك أما عن سقوط نظام بن علي في تونس فلا مجال للمقارنة بين نظام بن علي القمعي الاستبدادي ونظام الحكم في اليمن وما يمتاز به من حرية وديمقراطية وهو ما جعلنا نستبعد من المقارنة والاستنساخ.. والله من وراء القصد.

رئيس تحرير صحيفة (الزجل)

صحفيو وعمال مؤسسة 14 أكتوبر خلال اعتصام لهم احتجاجاً على ما وصفوه بالتمييز المناطقي

نطالب بمساواة مؤسسة 14 أكتوبر بالمؤسسات الصحفية المماثلة وإعادة الدعم المقدم في عام 2010م



صحفيو وعمال مؤسسة 14 أكتوبر خلال اعتصامهم احتجاجاً على التمييز المناطقي

المتعاقدون في المؤسسة يطالبون بحصتهم ضمن الثمانية آلاف وظيفة التي وعد نائب الرئيس بتوفيرها لمحافظة عدن

وسبعمائة واثنين وستين ألف ريال)، بنقصان يزيد على (74 مليون ريال)، بينما قامت الدولة بزيادة الدعم المقدم للمؤسسات الإعلامية الأخرى بصنعا على النحو التالي: 1 . مؤسسة الثورة للصحافة بصنعا تم زيادة الدعم الحكومي المقدم لموازنتها لعام 2011م بواقع (92 مليون ريال) عن موازنة عام 2010م. 2 . وكالة الأنباء اليمنية سبأ وصحيفة السياسية تم زيادة الدعم الحكومي المقدم لموازنتها لعام 2011م بواقع (121 مليون ريال) مقارنة بالعام الماضي 2010م. 3 . المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بصنعا تم زيادتها بأكثر من مليار ريال). 4 . مؤسسة الجمهورية تم زيادتها بأكثر من (19 مليون ريال). إننا نطالب بما يلي: أولاً : مساواتنا بالمؤسسات الإعلامية الأخرى وإعادة الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للمؤسسة في عام 2010م. ثانياً : زيادة الدعم المقدم لمؤسسة 14 أكتوبر لعام 2011م أسوة بالمؤسسات الإعلامية الأخرى بصنعا. ثالثاً : سرعة البت في تثبيت المتعاقدين من الصحفيين والعمال في المؤسسة وربطهم وبطهم بالموازنة الجديدة لعام 2011م ، وإعادة الوظائف التي تم شطبها من موازنة 2010م وموازنة 2011م. وفي حالة عدم تجاوب الحكومة ممثلة بوزارة المالية مع مطالبنا المشروعة سننظر إلى تصعيد احتجاجنا إلى مستوى أكبر بما يضمن حقوق مؤسستنا وعمالها وصحفيها.

أن مجلس النواب لاحظ بعد اطلاعه على موازنة الدولة لعام 2011م قيام الحكومة بزيادة الدعم المقدم للمؤسسات الإعلامية في صنعا لعام 2011م عن الدعم المقدم لها في عام 2010م باستثناء مؤسسة 14 أكتوبر التي تعرضت لتخفيض كبير ومدمر بدلاً من زيادة الدعم الحكومي المقدم لها أسوة بالمؤسسات الإعلامية الأخرى. لقد استنكر مجلس النواب هذا التمييز المناطقي بفضل الجهود التي بذلها أعضاء الكتلة البرلمانية في محافظة عدن وعلى رأسها النائب البرلماني عن حزب الإصلاح الأستاذ إنصاف علي مايو والنائب البرلماني المستقبل عن الحزب الحاكم الدكتور عبدالباري الدغيثي اللذان رفضا التمييز الشطري ضد مؤسسة 14 أكتوبر. وأقر المجلس توصية الحكومة بإعادة الدعم المقدم لمؤسسة 14 أكتوبر في عام 2010م على الأقل إلا لم يكن ممكناً زيادته في عام 2011م أسوة بالزيادة التي حدثت في موازنتها الذي كانت تقدمه الدولة للمؤسسة في عام 2010م. قامت بتخفيض الدعم المقدم بمبلغ وقدره (74 مليون ريال) مما سيؤدي إلى عرقلة عمل المؤسسة والحق الضرب بحقوق العاملين فيها، وضعف القدرة على توفير متطلبات التشغيل الكامل في مجال استخدامات الورق ومواد الطباعة والكهرباء، والوقود والصيانة وقطع الغيار التي شهدت أسعارها ارتفاعاً هائلاً، بينما قامت وزارة المالية بتخفيض دعمها للمؤسسة 14 أكتوبر على العكس من المؤسسات الإعلامية الأخرى بصنعا. إن المقارنة بين الدعم المقدم لموازنتها المؤسسات الإعلامية بصنعا، والدعم المقدم لمؤسسة 14 أكتوبر بعدن يكشف النظرة الانفضالية الحقيقية التي ندفع إليها. فقد كان الدعم المقدم لمؤسسة 14 أكتوبر لعام 2010م (أربعمائة وسبعة وستين مليوناً وثمانمائة وتسعة وعشرين ألف ريال)، بينما خفضت الدولة دعمها لعام 2011م إلى (ثلاثمائة وثلاثة وتسعين مليوناً

عدن / 14 أكتوبر ، نفذ صحفيو وعمال مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر : اعتصاماً صباح أمس احتجاجاً على التمييز المناطقي الذي يمارس ضد مؤسساتهم (14 أكتوبر) العريقة في عدن ؛ وذلك من خلال خفض الدعم المقدم من الدولة للمؤسسة بشكل كبير للعام 2011م في الوقت الذي قامت فيه الدولة بزيادة دعمها للمؤسسات الإعلامية المشابهة لها في صنعا وتغز. وعبر الصحفيون والعمال عن استيائهم العميق لهذا التمييز المناطقي الشطري مطالبين الحكومة بإعادة النظر في دعمها للمؤسسة الذي سينعكس إيجاباً على رفع مستوى الحياة المعيشية للصحفيين والعاملين فيها بحسب بيان اللجنتين النقابيتين العمالية والصحفية. كما طالب المعتصمون الدولة بالإيفاء بوعودها في تثبيت المتعاقدين من الصحفيين والعمال لدى المؤسسة من خلال ضمان حصولهم على حصة من الوظائف التي تم الإعلان عنها مؤخرًا التي خصصت لمحافظة عدن والتي المقدره بـ 8000 وظيفة . وقد صدر عن اللجنتين النقابيتين (الصحفية والعمالية) بالمؤسسة بيان باسم صحفيي وعمال مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر جاء فيه :

نحن عمال وصحفيي مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر نستنكر التمييز المناطقي ضد مؤسسة 14 أكتوبر العريقة في عدن ، والتضييق عليها، بهدف تدميرها وإفراقها وتشريد وتجويع عمالها وصحفيها، حيث قامت الدولة بخفض دعمها للمؤسسة بشكل هائل لعام 2011م، وفي الاتجاه العكس قامت برفع الدعم المقدم للمؤسسات الإعلامية المشابهة لها في صنعا، إننا نتساءل: هل عدن تقع خارج اليمن؟ ولا يستحق عمالنا الدعم المقدم لزملائهم بصنعا، ومساواتهم في حقوق المواطنة. فهل يعقل أن تعاقب مؤسسة 14 أكتوبر بتخفيض بند

الورق ومواد الطباعة عقاباً لها لأنها أدخلت مطابع ملونة جديدة لها، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض إيراداتها وعجزها عن تشغيل المطابع الجديدة وتوفير متطلبات العمل وحقوق العمال والصحفيين ؟ وهل يعقل أن يتم تخفيض بند الكهرباء والمواصلات بينما زادت أسعار قيمة الكهرباء والوقود من قبل الدولة.. إننا نتساءل: هل عدن تقع خارج اليمن؟ ولا يستحق عمالنا الدعم المقدم لزملائهم بصنعا، ومساواتهم في حقوق المواطنة. فهل يعقل أن تعاقب مؤسسة 14 أكتوبر بتخفيض بند

صدر عن اللجنة النقابية الصحفية والعمالية عدن / 22 فبراير 2011م